

خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP-NAP)

تم تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في لبنان (SCP-NAP) بتنسيق من وزارة البيئة بالتعاون الوثيق مع وزارة الصناعة وشركاء رئيسيين آخرين في إطار برنامج SwitchMed الممول من الاتحاد الأوروبي، مع الخدمات الاستشارية والدعم الفني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). وهذه الخطة جزء من جهود لبنان لتحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتعطي خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP-NAP) الأولوية لتعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في سياسات وخطط القطاع الصناعي، كما تم تطويرها في إطار نهج تشاركي وتشاوري.



بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2015، استندت عملية تطوير خطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى منهجية 'التخطيط من أجل التغيير' لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمراحل الرئيسية الثلاث:

- التخطيط: بما في ذلك استعراض النطاق الذي يشمل عملية مسح لأصحاب المصلحة وتحديد نطاق السياسات والإجراءات في القطاع الصناعي المتصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- التنمية: تؤدي إلى خطة العمل للقطاع الصناعي في لبنان، مع التركيز بشكل خاص على نهر الليطاني وبحيرة القرعون؛
- تنفيذ ورصد خطة العمل على أساس المخرجات والأنشطة المحددة.

الأهداف العامة:

يعتبر القطاع الصناعي في لبنان بمثابة داعم حقيقي للنظام المالي وللتوظيف المستدام. كان امتصاص الصدمات في لبنان للاقتصاد هو الذي تعرض لأعلى مستويات الاضطراب والفتنة، على الرغم من أن حصة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني كانت صغيرة، مع أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي للبنان، على مدى السنوات العشر الماضية. ولهذا السبب، كان وضع خطة العمل الأولى للاستهلاك والإنتاج المستدامين للقطاع الصناعي ذا أهمية كبيرة وشمل هذه الأهداف: 'i' القفز إلى ممارسات شاملة اجتماعياً في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين للحفاظ على البيئة؛ 'ii' دمج رأس المال الطبيعي والبيئة في الأعمال الأساسية للشركات المتوسطة؛ 'iii' إنشاء كتلة من المواطنين المهتمين في الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

الأهداف التنفيذية:

أعدت خطة العمل على أساس عملية تشاور واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة المتعددين، وتقرير استعراضي لتحديد النطاق بشأن السياسات والإجراءات الوطنية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأقرها المجلس الوطني للبيئة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. ومن ثم، فهي تعتبر إطاراً معتمداً على المستوى الوطني يمكن أن تستخدم من قبل مختلف أصحاب المصلحة لتنفيذ أنشطة محددة أو مجموعات من الأنشطة المحددة في إطار الأهداف التنفيذية الثلاثة.

لبنان يقوم بالانتقال

- إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين لأجل اقتصادات دائرية وخضراء
- من السياسة إلى تنفيذ السياسة
- الأولويات الوطنية: التقنيات المستدامة للقطاع الصناعي وإعلام المستهلك وتوعيته

اعتماد أفضل التقنيات المتاحة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الصناعي:

- مواصلة نقل تكنولوجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامين إلى الصناعات من خلال الأنشطة الإيضاحية؛
- رفع مستوى نقل تكنولوجيات الاستهلاك والإنتاج المستدامين داخل الصناعات؛
- تحديد سلاسل القيمة والوظائف الخضراء على أساس العرض والطلب في السوق المحلية لخدمات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الصناعي؛

إدخال نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين المتعلقة بالقطاع الصناعي في أطر السياسات والأطر المؤسسية:

- إنشاء آلية مؤسسية لتنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين على المستوى الوطني، بما في ذلك متابعة الإطار القانوني اللازم لضمان اعتماد نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- موازنة وتعزيز نظم إصدار الشهادات والعلامات البيئية لمقدمي ومستهلكي القطاع الصناعي بما يتماشى مع نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛
- تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في خطة عمل المشتريات العامة المستدامة المتعلقة بالقطاع الصناعي؛
- إنشاء مناطق صناعية إضافية وتحسين إدارة المناطق القائمة وفقا للخطة الوطنية الرئيسية لاستخدام الأراضي (NLUMP).

تثقيف وتوعية المستهلكين حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الصناعي:

- تطوير الأدوات التعليمية والتوعوية المناسبة لتعزيز نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاع الصناعي على مستوى المستهلكين؛
- تعزيز الروابط بين البحوث والصناعة في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

لبنان يقوم بالانتقال

